الولايات المتحدة الأمريكية

سوريا إلى الطاولة الدولية: دبلوماسية الانفتاح ومسار استعادة المكانة

الكاتب
سيريا مورس
النشر العام

تاريخ النشر
8 يوليو 2026



في لحظة إقليمية ودولية دقيقة، تتحرك سوريا بثبات نحو مرحلة جديدة من الحضور السياسي والانخراط الدبلوماسي، حيث تتقاطع زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى دمشق، والحراك في أنقرة، والحوار التركي والأمريكي والفرنسي، مع مسار أوسع لإعادة سوريا إلى موقعها الطبيعي على طاولة القرار.

لحظة دبلوماسية مفصلية في دمشق

في دمشق، لا تُقرأ القرارات الكبرى من زاوية الإعلان السياسي وحده، بل من خلال ما تحمله من إشارات قانونية واستراتيجية ومؤسساتية. ومن هذا المنطلق، فإن التطورات الأخيرة المتعلقة بسوريا تمثل لحظة مفصلية في علاقة دمشق مع المجتمع الدولي، وفي طريقة تعامل العواصم الكبرى مع مستقبل الاستقرار السوري.

هذه المرحلة لا تعني مجرد تحسن في العلاقات الدبلوماسية، بل تعكس انتقالاً تدريجياً في النظرة الدولية إلى سوريا، من كونها ملف أزمة مفتوحاً إلى دولة يجب إعادة ربطها بمحيطها الإقليمي والدولي من خلال مسار منظم ومسؤول ومنظم.

زيارة ماكرون إلى هنغ ورسائل الانفتاح الحوي

لقد جاءت هذه التطورات في سياق دبلوماسي بالغ الأهمية. فاختتام زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى هنغ، رغم التقديرات التي وقعت خلال الزيارة ومحاولات تعطيل رسائلها السياسية، أظهر أن المسار الحوي نحو سوريا لم يعد قابلاً للتراجع أمام أصوات الخوف أو التخريب.

كما أن إعادة فرنسا لعدد من القطع الأثرية السورية حملت دلالة رمزية عميقة: سوريا لا تستعيد علاقاتها السياسية فقط، بل تستعيد جزءاً من ضوئها التاريخي والثقافي والسياحي. وهذه الرسائل الرمزية، في الدبلوماسية الحولية، لا تقل أهمية عن البيانات الرسمية، لأنها تعبر عن اعتراف متجدد بمكانة الدولة وهويتها.

أنقرة والناتو وإعادة إعمار سوريا في المشهد الحوي

وفي الوقت ذاته، يبرز الحراك الدبلوماسي في أنقرة، على هامش قمة حلف شمال الأطلسي، كجزء من مشهد أوسع لإعادة إعمار سوريا في النقاشات الإقليمية والحولية. فتركيا، بوصفها قوة إقليمية محورية وثاني أكبر قوة عسكرية داخل الناتو، وفرنسا، بوصفها قوة أوروبية وأطلسية مؤثرة، والولايات المتحدة، من خلال دور السفير توم باراك في تركيا والملف السوري، تشكل جميعها عناصر متداخلة في لحظة إعادة تشكيل العلاقة مع هنغ.

إن اجتماع هذه العناصر في توقيت واحد لا يعني تفصيلاً عابراً، بل يعكس انتقال الملف السوري إلى مرحلة أكثر تنظيماً، حيث لم تعد سوريات تُناقش فقط من زاوية الأزمات، بل من زاوية الاستقرار، وإعادة البناء، والأمن الإقليمي، والتوازنات الحولية.

رفع التصنيف: نتيجة للتحول لا عنوانه الوحيد

ضمن هذا السياق الأوسع، يأتي ملف رفع سوريا من قائمة الحول الراعية للإرهاب كأحد أهم المؤشرات على تغير المقاربة الحولية تجاه هنغ. فإذا كتمل هذا المسار ضمن الإجراءات القانونية الأمريكية، فإنه سيزيل واحداً من آخر العوائق الكبرى أمام التعافي السوري.

فهذه القائمة لم تكن مجرد توصيف سياسي، بل كانت تفرض آثاراً واسعة على التمويل، والاستثمار، والعلاقات المصرفية، والتعاون المؤسسي، وقدرة سوريا على العودة الطبيعية إلى الأسواق والمنظمات والشركات الحولية.

"رفع اسم سوريا من قائمة الحول الراعية للإرهاب سيكون خطوة استراتيجية نحو إنهاء العزلة، وفتح الطريق أمام التعافي، والاستثمار، وعودة سوريا الطبيعية إلى المجتمع الحوي."

— إسماعيل بقر، المدير التنفيذي لمنتدى موصل للسياسات في واشنطن

هذا التصريح يعكس جوهر اللحظة الحالية: المطلوب ليس الاحتفال الرمزي فقط، بل تحويل الانفتاح الحوي إلى مسار عملي يخدم السوريين. فإزالة العوائق القانونية يجب أن تقترن بسياسات واضحة لدعم الاستقرار، وإعادة بناء المؤسسات، وتحسين البيئة الاقتصادية، وضمان أن يكون الانفتاح الحوي أداة لتعافي الدولة والمجتمع، لا مجرد تحول دبلوماسي محدود.

ما الذي تنتظره واشنطن؟

من منظور واشنطن، تبقى الخطوة القادمة مرتبطة بثلاثة عناصر أساسية: استمرار التعاون في مكافحة الإرهاب، تعزيز مؤسسات الدولة، وتقديم ضمانات سياسية وأمنية تطمئن الشركاء الإقليميين والحوليين. فالانفتاح الحوي لا يلغي الحاجة إلى التزامات واضحة، بل يجعل هذه الالتزامات أكثر أهمية لأنها تتحول من شروط للعزل إلى شروط للاندماج.

وواشنطن تنظر عادة إلى التحولات الكبرى من خلال قدرة الحول على بناء مسار مستدام، لا من خلال لحظة سياسية واحدة. ولذلك فإن نجاح المرحلة المقبلة سيتوقف على قدرة سوريا على تقديم نموذج منضبط للاستقرار، وعلى قدرة المجتمع الحوي على التعامل مع هذا التحول بواقعية ومسؤولية.

المسؤولية السورية في المرحلة المقبلة

أما بالنسبة لسوريا، فإن هذه المرحلة تتطلب خطاباً سياسياً مسؤولاً، لا يقوم على الانتصار السياسي، بل على بناء الثقة. فالحول لا تعود إلى موقعها الحوي بالشعارات، بل بالاستقرار، والمؤسسات، واحترام الالتزامات، وحماية جميع مواطنيها، وفتح الطريق أمام عودة اقتصاد والحياة العامة.

إن التحدي الأكبر أمام سوريا اليوم ليس فقط الوصول إلى الطاولة الدولية، بل البقاء عليها بوصفها دولة قادرة على إنتاج الاستقرار، وبناء الشركات، واستعادة الثقة، وتحويل الانفتاح السياسي إلى نتائج ملموسة في حياة السوريين.

من مأزق أزمة إلى دولة حاضرة على الطاولة

إن الرسالة الأهم في هذه اللحظة هي أن سوريا لم تعد خارج دائرة النقاش الحوي. هناك انتقال واضح من التعامل مع سوريا كملف أزمة إلى التعامل معها كدولة يجب إعادة ربطها بمحيطها وبالنظام الحوي. وهذا التحول، إذا أُدير بحكمة، يمكن أن يشكل بداية مرحلة جديدة من التعافي الوطني والشراكة الإقليمية والدولية.

وهنا تكمن أهمية اللحظة الحالية: فهي لا تختصر في زيارة واحدة، أو اجتماع واحد، أو إعلان واحد، بل في تراكم إشارات سياسية ودبلوماسية وقانونية تؤكد أن موقع سوريا الحوي يعاد تشكيله بصورة تدريجية.

بداية طريق جديد لا نهاية الطريق

إن التطورات الحالية لا تمثل نهاية الطريق، بل بداية طريق أصعب وأكثر أهمية. إنها اختبار لقدرة سوريا على تحويل الانفتاح الحوي إلى إصلاح واستقرار، واختبار لقدرة المجتمع الحوي على الانتقال من سياسة العزل إلى سياسة حسم التعافي المسؤول.

فالتاريخ لا تصنعه البيانات وحدها، بل تصنعه القدرة على تحويل اللحظة السياسية إلى مسار مؤسسي طويل الأمد. وهذا ما تحتاجه سوريا اليوم: دبلوماسية هادئة، رؤية واضحة، ومؤسسات قادرة على حمل المرحلة المقبلة.

خاتمة: فرصة تاريخية لسوريا

في النهاية، سوريا تقف أمام فرصة تاريخية. وإذا التقت الدبلوماسية المضبطة مع الرؤية الوطنية الواضحة، فقد تكون هذه اللحظة بداية عودة سوريا إلى مكانها الطبيعي: دولة ذات سيادة، حاضرة على الطاولة، وقادرة على بناء مستقبلها مع العالم لا خارجه.

الرابط البديل للمقال

قرأ المقال على الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=8730

SCAN TO READ